نتائج الانتخابات الإسرائيلية وأزمة تشكيل الحكومة.. موازين القوى، وحدود المشاركة الفلسطينية

د/محمد أحمد صالح

تكشف الانتخابات الإسرائيلية عن أزمة سياسية وائتلافية تتجاوز التنافس الحزبي على مقاعد الكنيست، لتطرح تساؤلات أعمق بشأن طبيعة النظام السياسي، وحدود المشاركة الفلسطينية في صنع القرار، ومستقبل هيمنة اليمين، واتجاهات السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية. فقد تصدّر حزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو النتائج، لكنه لم يتمكن من تأمين أغلبية برلمانية تتيح له تشكيل الحكومة منفردًا، في حين حققت الأحزاب الفلسطينية في الداخل تقدمًا لافتًا، جعلها عنصرًا مؤثرًا في الحسابات الائتلافية، رغم استمرار الاعتراض السياسي والأيديولوجي على إشراكها في الحكم.

وتشير التقديرات شبه النهائية المنشورة حتى ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦م إلى حصول الليكود على ٢٦ مقعدًا، وبلوغ مجموع مقاعد معسكر نتنياهو نحو ٥٣ مقعدًا، مقابل ٤٨ مقعدًا للمعسكر المنافس بقيادة جادي آيزنكوت، ونحو ١٩ مقعدًا للأحزاب الفلسطينية، من إجمالي ١٢٠ مقعدًا، بينما تتطلب الأغلبية ٦١ مقعدًا. وتعني هذه الأرقام أن نتنياهو يحتفظ بالأفضلية الانتخابية، لكنه يواجه عجزًا ائتلافيًا، كما أن خصومه لا يستطيعون تشكيل حكومة مستقرة دون استقطاب شركاء إضافيين أو تجاوز تحفظاتهم بشأن التعاون مع الأحزاب الفلسطينية. وينبغي التعامل مع هذه الأرقام باعتبارها تقديرات، لا نتائج رسمية نهائية.

وتتمثل الدلالة الأساسية للانتخابات في التمييز بين ثلاثة مستويات: الفوز الانتخابي بالحصول على أكبر عدد من المقاعد، والفوز الائتلافي بتكوين حكومة تحظى بثقة الكنيست، والانتصار الاستراتيجي بتحويل الأغلبية إلى سياسات مستقرة وقادرة على معالجة الأزمات. ووفقًا لهذه المعايير، حقق الليكود تقدمًا انتخابيًا، لكنه لم يضمن استمراره في الحكم بالصيغة السابقة، خصوصًا أن معسكر نتنياهو تراجع، وفق التقديرات، من ٦٨ مقعدًا في الكنيست المنتهية ولايته إلى نحو ٥٣ مقعدًا.

ولا تعني هذه النتيجة انتهاء هيمنة اليمين على المجتمع الإسرائيلي أو حدوث تحول أيديولوجي نحو اليسار، وإنما تكشف بصورة أدق عن أزمة قدرة اليمين على بناء ائتلاف حاكم، فالتنافس الداخلي لا يتعلق فقط بالموقف من الفلسطينيين والحرب على غزة، بل يمتد إلى إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، والعلاقة بين الحكومة والقضاء، وتوزيع الموارد العامة، والمسؤولية السياسية والأمنية عن إخفاقات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م. ومن ثم، فإن الأزمة الراهنة تعكس تراكم تناقضات داخلية تتجاوز مسألة تغيير رئيس الحكومة.

صعود الأحزاب الفلسطينية وحدود المشاركة السياسية

تمثل زيادة التمثيل البرلماني للأحزاب الفلسطينية إلى نحو ١٩ مقعدًا أبرز مفاجآت الانتخابات، مقارنة بنحو عشرة مقاعد في الكنيست السابق. ولا تقتصر أهمية هذا التطور على زيادة عدد النواب، بل تمتد إلى تعزيز القدرة على التأثير في الحسابات الائتلافية، وإعادة طرح مسألة المساواة السياسية وحدود المواطنة داخل إسرائيل.

ويكشف موقف قطاعات من اليمين، ولا سيما داخل الليكود، عن تناقض بنيوي بين الاعتراف بحق المواطنين الفلسطينيين في التصويت والتمثيل البرلماني، ورفض الاعتراف بأحزابهم شريكًا محتملًا في تشكيل السلطة، فالمشكلة ليست في وجود النواب الفلسطينيين داخل الكنيست بقدر ما تكمن في احتمال انتقالهم من المعارضة إلى التأثير المباشر في اختيار الحكومة وبرنامجها. ويزداد هذا الرفض حدة عندما يتعلق الأمر بالملفات الأمنية والعسكرية والحرب على غزة، إذ تحاول بعض القوى اليمينية تحويل الخلاف السياسي إلى قضية أمن قومي، بما يضعف شرعية المشاركة الفلسطينية.

ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في تقدير القوة التي تمنحها المقاعد للأحزاب الفلسطينية؛ فهناك فرق بين التأثير العددي في ترجيح كفة أحد المعسكرين، والتأثير التفاوضي في انتزاع التزامات سياسية، والمشاركة

المباشرة في صنع القرار الحكومي. ولا يتحقق المستوى الأخير تلقائيًا بمجرد ارتفاع عدد المقاعد، بل يتطلب تنسيقًا بين الأحزاب الفلسطينية، ووضوحًا في الأولويات، وقدرة على توظيف أدواتها البرلمانية.

وتواجه هذه الأحزاب معضلة استراتيجية بين المشاركة الحكومية، والبقاء في المعارضة، أو تقديم دعم برلماني مشروط، فالمشاركة قد تتيح التأثير في الميزانيات والخدمات والسياسات المدنية، لكنها قد تفرض تنازلات وتحمل مسؤولية قرارات لا تتفق معها. أما المعارضة فتحافظ على استقلال الموقف، لكنها تحد من القدرة على تحويل المطالب إلى سياسات تنفيذية. ويبدو الدعم المشروط خيارًا وسطًا، إذا ارتبط بتعهدات واضحة وقابلة للقياس بشأن المساواة المدنية، وتمويل السلطات المحلية، ومكافحة الجريمة، والتخطيط العمراني، والحقوق السياسية، ورفض التهجير القسري.

حكومة الوحدة الوطنية ومآلات تشكيل الائتلاف

يبرز خيار حكومة الوحدة الوطنية باعتباره أحد أهم المخارج المحتملة من الانسداد السياسي، من خلال جمع أحزاب يهودية من اليمين والوسط، بما يسمح بتجاوز الحاجة إلى دعم الأحزاب الفلسطينية، ولا تمثل هذه الصيغة مجرد تسوية بين أحزاب متنافسة، بل قد تؤدي إلى إعادة إنتاج توافق سياسي يهودي واسع حول القضايا الاستراتيجية، مع إبقاء الأحزاب الفلسطينية خارج دائرة المشاركة الحكومية.

وتطرح الورقة ثلاثة مسارات رئيسية لتشكيل الحكومة: الأول، نجاح نتنياهو في استقطاب أحزاب من الوسط أو المعارضة مقابل تقديم تنازلات في توزيع الحقائب والسياسات الداخلية؛ والثاني، تشكيل حكومة منافسة بقيادة آيزنكوت اعتمادًا على الدعم البرلماني للأحزاب الفلسطينية في الداخل، ما يوفر نظريًا ٦٧ مقعدًا، لكنه يصطدم برفض بعض أحزاب المعارضة التعاون معها، فضلًا عن الخلافات المتعلقة بالحرب والأمن والسياسات تجاه الفلسطينيين؛ والثالث، تشكيل حكومة وحدة واسعة تستبعد الأحزاب الفلسطينية، وتتيح تجاوز أزمة الأغلبية دون معالجة التناقضات السياسية والأيديولوجية التي تعاني منها إسرائيل.

ولا تعني حكومة الوحدة بالضرورة إبعاد نتنياهو أو تبني سياسات أكثر اعتدالًا؛ فقد تكون وسيلة لإعادة تأهيله سياسيًا، وتوسيع قاعدة حكومته، وتقليص اعتماده على الأحزاب الدينية والقومية المتشددة. لكنها قد تتحول أيضًا إلى ائتلاف هش بسبب تضارب مصالح مكوناته، خصوصًا في قضايا إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، والإصلاحات القضائية، والاستيطان، وإدارة الحرب. ومن ثم، فإن نجاحها في تأمين الأغلبية لا يعني بالضرورة قدرتها على إنتاج استقرار سياسي طويل الأمد.

وتحدد الورقة خمسة سيناريوهات للمستقبل: حكومة وحدة بقيادة نتنياهو، وحكومة منافسة بدعم الأحزاب الفلسطينية، واستمرار حكومة تصريف الأعمال خلال المفاوضات، والذهاب إلى انتخابات جديدة، وأخيرًا تشكيل أغلبية محدودة عبر انشقاقات فردية واتفاقات جزئية. وتظل هذه السيناريوهات احتمالات تحليلية تتوقف على استعداد الأحزاب لتقديم التنازلات، ولا يمكن اعتبار أي منها نتيجة محسومة.

الدور الأمريكي والتمسك بنتنياهو

تؤثر الولايات المتحدة في البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية من خلال التعاون العسكري والاستخباراتي والمساعدات والدعم الدبلوماسي، لكنها لا تملك بالضرورة القدرة أو الإرادة لفرض صيغة حكومية بعينها. وقد تجد واشنطن مصلحة في حكومة إسرائيلية أوسع وأكثر استقرارًا، بما يضمن استمرار التنسيق الأمني والعسكري، وإدارة الملف الإيراني، وتجنب التصعيد الإقليمي، والحفاظ على العلاقات مع مصر والأردن ودول الخليج.

غير أن الاستقرار السياسي لا يعني الاعتدال، فقد تمنح حكومة الوحدة القيادة الإسرائيلية قدرة أكبر على اتخاذ قرارات عسكرية وأمنية متشددة إذا توافقت مكوناتها عليها. كما أن دعم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لنتنياهو لا يثبت أن واشنطن ستضمن استمراره في السلطة؛ فالمصالح الاستراتيجية الأمريكية قد تتطلب التعامل مع قيادة إسرائيلية بديلة إذا اقتضت الظروف ذلك. ولذلك، ينبغي التمييز بين التأثير الأمريكي المباشر الموثق، والتأثير غير المباشر للمصالح الأمنية والدبلوماسية، والتقديرات المتعلقة بما قد تفضله واشنطن.

أما تمسك الليكود بنتنياهو رغم تراجع معسكره، فيرتبط بمجموعة من الاعتبارات المتداخلة؛ فهو يمثل مركز توازن داخل اليمين، ويتمتع بخبرة طويلة في إدارة الائتلافات والعلاقات مع واشنطن، كما تخشى قيادات الحزب أن يؤدي استبداله إلى صراع على خلافته وتفكك قاعدته الانتخابية. وترتبط مصالح الأحزاب الدينية والقومية المتشددة باستمراره، نظرًا إلى ما يوفره لها من نفوذ في قضايا الإعفاءات العسكرية والتمويل الديني والاستيطان والقضاء.

كذلك، تثير إخفاقات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م مخاوف سياسية تتعلق بالمساءلة والتحقيق في المسؤولية عن الإخفاق الأمني، وهو ما قد يجعل بعض مؤيدي نتنياهو يفضلون بقاءه على انتقال السلطة إلى قيادة معارضة. ومع ذلك، يظل هذا أحد التفسيرات المحتملة، وليس دليلًا على أن جميع مؤيديه يتحركون بدافع تجنب المساءلة. والخلاصة أن التمسك به لا يعكس بالضرورة الثقة في أدائه، بقدر ما يعكس مخاوف من البدائل وتعارض المصالح داخل معسكر اليمين.

الحرب على غزة ومستقبل القضية الفلسطينية

لا تعني نتائج الانتخابات حدوث تحول تلقائي في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين؛ فتغيير رئيس الحكومة لا يضمن تغيير المواقف من الاحتلال والاستيطان والقدس وإقامة الدولة الفلسطينية. كما أن الأحزاب المعارضة لنتنياهو لا تتبنى بالضرورة رؤية موحدة بشأن التسوية السياسية أو مستقبل غزة.

ويتوقف الاتجاه الفعلي للسياسات على طبيعة الائتلاف وبرنامجه، ومواقف مكوناته من وقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار، والتهجير القسري، والسيطرة الأمنية والإدارة المدنية في غزة، ودور السلطة الفلسطينية. وقد تمنح حكومة الوحدة إسرائيل قدرة أكبر على تنفيذ سياسات أمنية متشددة، أو تؤدي إلى تقليص نفوذ بعض التيارات الأكثر تطرفًا؛ ويتوقف ذلك على تركيبتها وتوازناتها، لا على اسمها.

الخيارات الاستراتيجية المصرية

مصر ينبغي ألا تربط مصالحها بفوز حزب إسرائيلي بعينه، وإنما أن تتعامل مع الحكومة المقبلة وفق سياساتها الفعلية وتوجهاتها الإقليمية. وتبرز خمسة ملفات أساسية تستوجب المتابعة: مستقبل السيطرة الإسرائيلية على غزة، ومخاطر التهجير القسري إلى الأراضي المصرية، وأمن الحدود ومعبر رفح، ومستقبل الحقوق والقضية الفلسطينية، وطبيعة الدور الأمريكي في منع التصعيد وإيجاد مسار سياسي.

وتقتضي المصلحة المصرية الحفاظ على قنوات اتصال متعددة مع الأطراف الإسرائيلية، وتعزيز التنسيق مع الولايات المتحدة والشركاء العرب، وتثبيت رفض التهجير القسري، وربط أي تفاهمات بشأن غزة بضمانات واضحة تمنع فرض وقائع دائمة تنتقص من الحقوق الفلسطينية أو تهدد الأمن المصري. كما ينبغي عدم المبالغة في تقدير قدرة الأحزاب الفلسطينية داخل إسرائيل على تغيير السياسات الحكومية، أو افتراض أن حكومة الوحدة ستكون بالضرورة أكثر اعتدالًا.

ختاما

تؤكد نتائج الانتخابات أن الأزمة الإسرائيلية الراهنة ليست أزمة قيادة فحسب، بل أزمة في قواعد توزيع السلطة وحدود الشراكة السياسية وإدارة التناقضات القومية والدينية والأمنية، فنتنياهو تصدر انتخابيًا دون أن يضمن الأغلبية، والأحزاب الفلسطينية حققت وزنًا برلمانيًا مؤثرًا دون أن تضمن تحويله إلى مشاركة حكومية، بينما تبدو حكومة الوحدة مخرجًا محتملًا قد يعالج الانسداد العددي ويعيد إنتاج الإجماع السياسي اليهودي.

وتتمثل المفارقة الأساسية في أن النظام الإسرائيلي يمنح المواطنين الفلسطينيين حق التمثيل الانتخابي، لكنه يواجه صعوبة في الاعتراف بحقهم في التأثير في تشكيل السلطة. كما أن تراجع معسكر نتنياهو لا يثبت حدوث تحول أيديولوجي في المجتمع الإسرائيلي، وإنما يكشف عن صعوبة تحويل التفوق الانتخابي إلى حكم مستقر.

ومن الناحية النقدية، فإن نجاح أي حكومة مقبلة ينبغي ألا يُقاس بمجرد قدرتها على جمع الأغلبية البرلمانية، بل بمدى معالجتها للأزمات الداخلية، وبطبيعة السياسات التي ستتبناها تجاه الفلسطينيين والمنطقة. كما أن تأثير الأحزاب الفلسطينية سيظل مرهونًا بقدرتها على التنسيق وتحويل التمثيل العددي إلى استراتيجية تفاوضية، بينما يتوقف الدور الأمريكي على المصالح والضغوط الفعلية، وليس على افتراضات التدخل المباشر.

وبالنسبة إلى مصر، فإن معيار تقييم التحولات الإسرائيلية لا يتمثل في هوية رئيس الحكومة، وإنما في انعكاس سياساته على غزة والضفة الغربية والقدس، ومخاطر التهجير، وأمن الحدود، ومستقبل التسوية السياسية. وبذلك، تمثل الانتخابات اختبارًا لقدرة النظام السياسي الإسرائيلي على تجاوز تناقضاته، لكنها لا تقدم بذاتها ضمانات بتغيير سياساته تجاه القضية الفلسطينية. وتظل النتائج النهائية مرهونة بمآلات المفاوضات الائتلافية، وقدرة الأحزاب على تقديم تنازلات تتجاوز حسابات البقاء الحزبي.